دليل إرشادي

تعزيز مشاركة وتمثيل وقيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في آليات تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات

لمنسقي الشؤون الإنسانية، والفرق القطرية الإنسانية، والمجموعات المشتركة بين الوكالات، وغيرها من فرق العمل والمجموعات العاملة ذات الصلة

يونيو 2021

فريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الأول المعني بنتائج الاستجابة التنفيذية

يونيو 2021

اعتمدها فريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالمناصرة والسياسات التنفيذية

المحتويات

الغرض والسياق 3
شراكات عادلة وهادفة ..... **Error! Bookmark not defined.**
الإجراءات الموصى بها لدعم دور المؤسسات المحلية في التنسيق 6
المشاركة والتمثيل 6
تعقب التقدم المحرز 8
المؤشرات - المشاركة والتمثيل 9
القيادة 9
المؤشرات - القيادة 10
تعزيز القدرات 11
المؤشرات - تعزيز القدرات 12
الموارد اللازمة للتنسيق 12
المؤشرات - الموارد اللازمة للتنسيق 13
الوضوح ..... **Error! Bookmark not defined.**
المؤشرات - الوضوح 13
التأهب، والاستجابة، وتعاون العمل الإنساني والتنمية والسلام 13
نظرة عامة 14
التأهب للطوارئ 14
تقييم الاحتياجات وتحليلها 14
تخطيط الاستجابة الاستراتيجية 15
التعاون بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) 15
مؤشرات - التأهب، والاستجابة، وتعاون العمل الإنساني والتنمية والسلام 15
مجالات المساءلة والرصد 16
قائمة المصطلحات 17

1. تم تطوير هذه المذكرة الإرشادية لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة والتمثيل والقيادة الفعالة للجهات المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني (L/NAs)[1] ضمن هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات[2]. وهي تستند إلى أكثر من 100 بحث وممارسة جيدة لتقديم توصيات عن الطريقة التي يمكن بها للجهات المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية، كما يقدم توجيهات لمنسقين الشؤون الإنسانية، والفرق القطرية المعنية بالعمل الإنساني، وفرق التنسيق المشتركة بين المجموعات، وغيرها من فرق العمل والمجموعات العاملة ذات الصلة.

2. يجب النظر في التوجيه الإرشادي المدرج في هذه المذكرة مع مراعاة الهياكل الوطنية القائمة وديناميكيات السياق، ويجب على الجهات الفاعلة الدولية مراعاة المخاطر المحتملة التي قد يواجهًا ممثلو المنظمات المحلية والوطنية في المشاركة في هياكل التنسيق الدولية، وينبغي كذلك على الجهات الفاعلة الدولية أن تسعى لمواكبة الجهود الوطنية والمحلية ودعمها بدلاً من فرض الهياكل. وبما يتماشى مع المذكرة الإرشادية للأمم المتحدة بشأن حماية الفضاء المدني وتعزيزه، يجب على الجهات الفاعلة الدولية التركيز على مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في عمليات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتعزيز حيز المجتمع المدني، والأهم من ذلك أن تحمي الجهات الفاعلة من المجتمع المدني. وأخيراً، يجب أن تكون الجهات الفاعلة الدولية على دراية بديناميكيات السياق القائمة ومستويات المشاركة المختلفة من جانب الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي قد تكون لديها توقعات ودوافع مختلفة للانضمام إلي آليات التنسيق. وبالمثل يجب توضيح أن مشاركة جميع الجهات الفاعلة في تنسيق الشؤون الإنسانية تتوقف على احترام المبادئ الإنسانية.

الغرض والسياق

3. يعتبر إشراك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أمراً حيوياً لنجاح العمل الإنساني. وعادة ما تكون الجهات الفاعلة المحلية والوطنية هم أول المستجيبين وهم في صميم الاستجابة الإنسانية. وتقدم الجهات الفاعلة فهماً عميقًا للتحديات المحلية والحلول المحتملة وهي قادرة على حشد الشبكات المحلية وتقديم قدرة كبيرة على الوصول إلى السكان المتضررين، ومن ثم المساهمة في استجابة إنسانية أكثر فعالية وكفاءة واستدامة مع تعزيز المساءلة تجاه السكان المتضررين. كما أنهم غالبًا ما يبرعون في العمل على نطاق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لدعم المجتمعات المتضررة في التأهب والاستجابة والتعافي وبعد انسحاب الجهات الفاعلة الدولية. ومع ذلك، فقد أحرزت المنظومة الإنسانية الدولية تقدماً محدوداً في زيادة التمويل، وتنمية القدرات، والشراكات العادلة والهادفة، ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هياكل التنسيق الخاصة بها، والتي ظلت محدودة نسبياً بشكل عام على مدار السنوات الماضية[3] - خاصة فيما يتعلق بتقاسم المخاطر والقيادة وصنع القرار.

4. تمثلت إحدى الأولويات الواضحة للقطاع الإنساني منذ مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016 وتأسيس الصفقة الكبرى[4] في زيادة الدعم المقدم إلى الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات، بما في ذلك من خلال التزام محدد بتعزيز القيادة وصنع القرار من قبل الجهات الفاعلة المحلية[5]. ولقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الحاجة إلى تعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية داخل هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية[6].

5. فيما يتعلق بسياقات الاستجابة للاجئين، يقر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين[7] بقيادة الحكومة المضيفة وعمل السلطات المحلية وقادة المجتمع ومؤسسات حوكمة المجتمع التقليدية، والذين غالباً ما يكونون أول المستجيبين لحالات اللجوء واسعة النطاق مع اضطلاع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور داعم ومحفز. كما يقر الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين بالدور البالغ الأهمية الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي يقودها اللاجئون، أو النساء أو الشباب أو الأشخاص من ذوي الإعاقات في تقييم نقاط القوة والاحتياجات المجتمعية، والتخطيط وتنفيذ البرامج بشكل شامل يسهل الوصول إليها وتنمية القدرات حسب الاقتضاء.

---

[1] يُرجى الرجوع للفقرة 5 للاطلاع على تعريف للجهات المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني لأغراض هذا الدليل الإرشادي.

[2] في الحالات التي تشمل اللاجئين، تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة وتنسيق استجابة اللاجئين. توضح المذكرة المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بشأن الحالات المختلطة: التنسيق في الممارسة ترتيبات القيادة والتنسيق في الحالات التي يتم فيها تعيين منسق للشؤون الإنسانية، وتكون عملية إغاثة لاجئين بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيد التنفيذ. وتقوم المفوضية السامية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإعداد رسم الخرائط التكميلية لأفضل الممارسات لتعزيز مشاركة المنظمات التي يقودها اللاجئون وستتاح لجميع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

[3] في وقت الكتابة (2021)، كانت الجهات الفاعلة المحلية والوطنية تشكل نسبة 8% من قيادة المجموعة/القطاع على المستوى دون الوطني، وحوالي 45% من عضوية المجموعة/القطاع في المتوسط.

[4] تعتبر الصفقة الكبرى، التي أُطلقت خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، اتفاقية فريدة أبرمت بين 63 من أكبر الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية التي التزمت بتحسين فعالية وكفاءة العمل الإنساني.

[5] "دعم واستكمال آليات التنسيق الوطنية حيثما وجدت وإشراك المستجيبين الوطنيين في آليات التنسيق الدولية حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع المبادئ الإنسانية"، مسار الصفقة الكبرى 2 (العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية)، الالتزام 3.

[6] أنظر التوجيه المؤقت: العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والاستجابة لجائحة كوفيد-19 التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مايو 2020.

[7] اعتمدت الجمعية العامة القرار المتعلق بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين في 17 ديسمبر 2018 (151/73/A/RES).

6. تحدد هذه المذكرة الإرشادية الخطوات العملية اللازمة لتعزيز المشاركة والتمثيل والدور القيادي للجهات الفاعلة المحلية والوطنية داخل هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ومن المتصور أن تستخدم منتديات التنسيق ذات الصلة هذا التوجيه لتحفيز النقاش وتحديد الإجراءات ذات الأولوية والاتفاق على مؤشرات لرصد التقدم المحرز. ويركز بشكل أساسي على الجهات غير الحكومية المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني، ومن بينها منظمات المجتمع المدني المحلية مثل: المنظمات غير الحكومية الوطنية مثل جمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر الوطنية، جمعيات حقوق الإنسان، منظمات حقوق المرأة، المنظمات التي تقودها النساء والمبادرات التي تقودها الفتيات، المنظمات التي يقودها الشباب، ومجموعات المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، والمنظمات الدينية، ومنظمات الأشخاص من ذوي الإعاقة، ومنظمات كبار السن.[8] هناك نزعة لتهميش النساء والمنظمات التي تقودها النساء والأشخاص من ذوي الإعاقة والمنظمات الممثلة للأشخاص من ذوي الإعاقات في منصات تنسيق الشؤون الإنسانية وصنع القرار مما يعزز أوجه عدم المساواة الكامنة التي تعيق وصول النساء والفتيات وغيرهن من الفئات المستبعدة على أساس النوع الاجتماعي أو الإعاقة إلى الخدمات الإنسانية. ويجب التركيز بشكل أكبر على مكافحة عدم المساواة بين الجنسين من خلال دعم وتعزيز مشاركة وقيادة القيادات النسائية والفئات المهمشة الأخرى، على النحو الذي تم التركيز عليه في هذا الدليل الإرشادي[9]. وعلاوةً على ذلك ولأغراض هذا الدليل الإرشادي، فإن شبكات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الإقليمية أو دون الإقليمية سوف تعتبر كذلك جهات فاعلة محلية ووطنية. وقد يشير مصطلح الجهات الفاعلة المحلية والوطنية كذلك إلى جهات فاعلة محلية ووطنية أخرى بحسب السياق، مثل السلطات الوطنية والمحلية[10] والقطاع الخاص المحلي والمنظمات التي تركز على التنمية والتي قد لا تعرف نفسها كجهات فاعلة إنسانية في حد ذاتها ولكنها قد تساهم في الجهود الإنسانية نتيجة لموقعها و/أو اتصالاتها وعلاقاتها المجتمعية.

[8] تم إدراج تعريف المنظمات التي تقودها النساء في قائمة المصطلحات. ولأغراض هذا الدليل الإرشادي وإحراز التقدم، سيتم اعتبار أن المنظمات التي تقودها النساء تشمل منظمات حقوق المرأة.

[9] راجع كذلك المذكرة الإرشادية بشأن العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية المراعية للمنظور الجنساني التابعة لمسار العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية للصفقة الكبرى، مايو 2020.

[10] لأغراض هذا التوجيه، يتم اتباع نهج واسع في تحديد السلطات المحلية والوطنية، مع الاعتراف بأن هذا النهج يختلف اختلافاً كبيراً عبر السياقات المختلفة. وتتمثل العوامل الرئيسية في: (1) إعداد الحوكمة، بما في ذلك العلاقة مع الحكومة الوطنية وطبيعة الشرعية مقابل المجتمعات المحلية (مثل المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب أو التعيين)؛ (2) مستوى تفويض السلطة الواردة من الحكومات المركزية (مثل فرض الضرائب أو الخدمات الأساسية)؛ (3) القدرات البشرية والمالية لأداء مهامها.

الشراكات العادلة والهادفة

غالباً ما يتم التعامل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية كمنفذين/مقاولين من الباطن ولا يتم إدراجها بشكل كامل في العمليات الاستراتيجية وعمليات صنع القرار. ومع ذلك فإن إشراك ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في جميع جوانب دورة البرامج الإنسانية (التحليل والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والرصد والتقييم) يعتبر أمراً ضرورياً للمساءلة أمام السكان المتضررين وضمان مدى صلة المساعدات والحماية. ولذلك يتولى المنسقون مسؤولية تعزيز ثقافة الشراكة القائمة على المبادئ، بالطرق التي يتفاعلون بها مع أعضاء مجموعات التنسيق الخاصة بهم وبالطرق التي يتفاعل بها الأعضاء مع بعضهم البعض. ينبغي أن تقوم العلاقات القائمة بين المنظمات المشاركة في العمل الإنساني على أساس الاحترام المتبادل والثقة ومبادئ الشراكة. وتتمثل هذه المبادئ في المساواة، الشفافية، النهج القائم على النتائج، المسؤولية، والتكامل.

تتطلب الشراكات العادلة بين الجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية تحولاً نحو شراكات طويلة الأجل يتم بناؤها معاً بشكل منهجي -مع التركيز على نقاط القوة والمشاركة الاستراتيجية لكل طرف وليس على أساس تسليم مشروع محدد- مما يسمح بتحول اجتماعي أوسع وانتقال ديناميكيات القوة غير المتكافئة والتحيز اللاواعي بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والمنظمات الدولية. وينبغي أن يتمثل الهدف العام في أي شراكة في تقليل الحاجة إلى المساعدة الإنسانية مع مرور الوقت. ويجب أن تستند الشراكات إلى النهج التكاملي وينبغي كذلك أن تعزز الثقة والمساءلة المتبادلة (أنظر "مجالات المساءلة والرصد" أدناه). ينبغي أن تستكمل الشراكات الاستراتيجية بشراكات تشغيلية تتسم بالمرونة والشفافية والعدالة وتسمح للجهات الفاعلة المحلية والوطنية بالمساهمة طوال دورة البرنامج (أنظر "التأهب والاستجابة والتعاون الإنساني التنموي" أدناه) ومساعدتها في تعزيز القدرة المؤسسية، حسب الاقتضاء.

الإجراءات الموصى بها لدعم المؤسسات المحلية في التنسيق

7. تظهر الخبرة المكتسبة من مجموعة واسعة من البيئات الإنسانية أن المشاركة النشطة للجهات المحلية والوطنية الفاعلة في مجال العمل الإنساني في هياكل التنسيق تعمل على تحسين جودة الاستجابة ومدى تغطيتها. ومع ذلك تواجه الجهات الفاعلة المحلية والوطنية عوائق تحول دون المشاركة والتمثيل والقيادة وهو الأمر الذي يؤثر بشكل غير متناسب في المنظمات المحلية التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة والفئات المهمشة الأخرى. ويمكن أن يشمل ذلك العوائق اللغوية، والاستخدام المكثف للمصطلحات المتخصصة، والاختلافات الثقافية أو السياسية، والتمييز الهيكلي الاجتماعي (خاصة عدم المساواة بين الجنسين والأعراق)، والعقبات اللوجستية والتكنولوجية (بما في ذلك التحديات المتمثلة في الحصول على المعلومات ومشاركتها في الوقت المناسب)، والتحديات الأمنية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الموارد والقدرات بسبب محدودية الحصول على التمويل. ويقدم القسم التالي توصيات لمنسقي الإجراءات العملية وأعضاء هيئات التنسيق والتي يمكن اتخاذها لتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

نصائح الممارسات الجيدة

- تعزيز الاستمرارية في التمثيل من خلال تقليل معدل دوران الموظفين الذين يحضرون الاجتماعات لتعزيز العلاقات والثقة بين المشاركين ولدعم اتخاذ القرارات المستنيرة.
- التأكد من أن أعضاء هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية يضعون في الاعتبار الجمهور الذي يمثلونه ويخضعون للمساءلة أمامه ويلتزمون بتمثيل آرائه بشكل عادل وشفاف (بما يتجاوز تفويضات فرادى المنظمات وأولوياتها) من خلال التشاور معهم قبل اتخاذ القرارات الرئيسية، وكذلك إبلاغهم بالنقاشات والقرارات.
- مشاركة المعلومات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشأن هياكل التنسيق الدولية والهيئات المتاحة لها ومناقشة دورها المحتمل وأي فرص قيادية. ويمكن القيام بذلك من خلال الجلسات الإعلامية مع الشركاء المحليين والوطنيين ومن خلال الترتيب لكل مشاريع تعزيز القدرات لتشمل جلسة بشأن هياكل التنسيق الدولية.
- استهدف العمل باللغات المحلية والوطنية بقدر الإمكان.

المشاركة والتمثيل

8. مع الأخذ في الاعتبار أن عدم التوازن في السلطة والتحيز اللاواعي قد يؤثران في إعداد هياكل التنسيق، ينبغي على الأعضاء ومن يقومون بتيسير مجموعات التنسيق اتخاذ خطوات لإعداد بيئة تمكينية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للمشاركة في صنع القرار في هياكل التنسيق وتيسير زيادة المشاركة المنهجية والفعالة[11]. ويشمل ذلك تشكيل تحالفات مع المنظمات المحلية الأصغر (مثل المنظمات النسائية المحلية)، ليس فقط باعتبارها شركاء تنفيذ محليين ولكن بصفتها جهات فاعلة إنسانية قادرة على وضع جداول أعمالها الخاصة في إطار هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية الشاملة. وينبغي اتخاذ جميع الإجراءات بروح مبادئ الشراكة (أنظر المربع أعلاه عن "الشراكات العادلة") لخلق بيئة مواتية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، وخاصة المنظمات التي تقودها النساء، والمنظمات التي يقودها الشباب، ومنظمات كبار السن، والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل المشاركة والتأثير في عملية صنع القرار في هياكل التنسيق وتيسير مشاركة أكثر منهجية ونشاطاً لتحقيق المنفعة العامة للأشخاص المتضررين.

9. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن توقع مشاركة جميع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية ذات القيادة الدولية. ولا تعتبر هياكل تنسيق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك نهج المجموعات، الآلية الوحيدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وغالبًا ما قد تتواجد جنبًا إلى جنب مع أشكال أخرى من أشكال التنسيق الوطني أو المحلي. يجب أن يأخذ تطبيق نهج التنسيق التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الاعتبار الاحتياجات والسياق الخاصين بالبلد. يجب أن تراعي هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية ذات القيادة الدولية الاحتياجات والسياق المحدد للدولة، إلى جانب الهياكل والنُهُج المحلية والوطنية مع بذل جهود استباقية لتحديد هياكل التنسيق والقيادة هذه والارتباط بها والعمل من خلالها. ويستلزم ذلك امتلاك المنظمات والهياكل الدولية للموارد المناسبة للارتباط والعمل مع هياكل التنسيق المحلية، بما في ذلك الموظفين ذوي المهارات اللغوية المحلية/الوطنية المناسبة، وليس العكس. ولدعم المشاركة الفعالة، من المهم التشاور بشكل جماعي مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية الرئيسية لتوضيح هياكل التنسيق القائمة وتوقعات الشراكة، بما في ذلك وتيرة الاجتماعات والوقت والقدرة الفنية المطلوبة للمشاركة. ويجب أن تدرك الجهات الفاعلة الدولية أن العديد من المنظمات مجهزة تجهيزًا تامًا للمشاركة في آليات التنسيق الدولية وينبغي ألا تقدم دعم القدرات إلا وقتما/حيثما يُطلب ذلك.

10. تنفيذ عملية لإدراج المنظمات الوطنية في هيكل الاستجابة الإنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على المستوى الوطني ودون الوطني مع مراعاة العناصر التالية:

[11] أنظر أيضًا الممارسات السليمة والنصائح من الميدان بشأن العمل مع الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية التابع لمجموعة تنسيق المجموعة العالمية، مايو 2017؛ بالإضافة إلى المذكرة الإرشادية بشأن مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في مجموعات تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لمسار العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في الصفقة الكبرى، مايو 2020.

أ. تحديد ورسم خرائط الجهات الفاعلة المحلية والوطنية ذات الصلة بالاستجابة والسياق المحلي وتقديم معلومات عن آليات تنسيق الشؤون الإنسانية وكيفية المشاركة. وبقدر الإمكان، قم بتوجيه دعوة إلى جميع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية العاملة في المناطق المتضررة لتبادل المعلومات من أجل معرفة وجهة نظرها وفهم المجتمعات والمعايير والثقافات المختلفة، والأهم من ذلك تحديد الاستجابة المناسبة والجهات الفاعلة الأفضل (والمهتمة) للمساهمة وتفضيلها للمشاركة مع الهياكل الدولية.

ب. إجراء مكالمات ودية وزيارات تمهيدية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لضمان مدى فهم وملائمة مسؤوليات الفريق القطري الإنساني/المجموعة.

ج. تشجيع الجلسات التعريفية لأي عضو جديد في مجموعة التنسيق، سواء كان جهة فاعلة محلية ووطنية أو دوليه، لضمان الاتفاق على المسؤوليات والالتزامات المتبادلة وفهمها، وتقديم الدعم المناسب للأعضاء الجدد خلال المراحل الأولى من مشاركتهم. شرح أي قيود وتحديات تواجه هيكل التنسيق التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للمساعدة في إدارة التوقعات. شرح الاختصارات وبروتوكولات الاجتماعات وديناميكيات المجموعات. التقليل من استخدام المصطلحات أو اللغة الفنية وشرحها. تقديم توجيهات مصممة خصيصًا لاحتياجات العضو الجديد أو مجال عمله، وتوافر المستندات والمعلومات الرئيسية باللغات المحلية والوطنية ذات الصلة. إيجاد لغة مشتركة حول الأهداف المشتركة. وبالمثل، دعوة ممثلي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية للمشاركة في جلسات تعريفية وتقديم معلومات عن السياق المحلي وآليات التنسيق المحلية.

د. تعزيز التنسيق والتعاون النشط لتعزيز الشراكات القائمة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والجهات الفاعلة المحلية والوطنية، خاصةً في الحالات التي قد تكون فيها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أقل إلمامًا أو غير ملمة على الإطلاق بمنظومة التنسيق الدولي. العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على تدفق المعلومات بين الشراكات المحلية/الوطنية القائمة والهياكل الدولية لتعزيز المجموعات القائمة بدلاً من تقويضها.

ه. ضمان أن تكون عضوية الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هياكل التنسيق الدولية عضوية عادلة (على سبيل المثال، من خلال العمل على تحقيق مستويات متساوية من التمثيل من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية عندما يتعلق الأمر بمقاعد المنظمات غير الحكومية) أو ضمان الحد الأدنى من تمثيل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بشكل عام. إدراك أن المشاركة العادلة في هياكل التنسيق تتجاوز أعداد الأعضاء وتتضمن أيضاً القدرة على الحصول على المعدات والمشورة والأمن والدعم المالي، من بين أمور أخرى. العمل على إنشاء خطوط أساس لمشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هيئات التنسيق المختلفة في الربع الثالث من عام 2021، ومراعاة تحديد هدف أدنى للتمثيل المحلي/الوطني في هيئات التنسيق هذه بعد التشاور مع منسقين الشؤون الإنسانية والعمليات الميدانية.

و. التشجيع على اعتماد منظومة عادلة لتمثيل الفئات المهمشة تاريخياً في هياكل التنسيق الدولية مع مراعاة اعتبارات العمر والنوع الاجتماعي والتنوع، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة ومجموعات المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات الشباب ومنظمات كبار السن، إلى جانب الفئات الأخرى المهمشة ذات الأولوية[12].

ز. إعطاء الأولوية لعقد الاجتماعات باللغات المحلية/الوطنية قدر الإمكان. توفير الترجمة التحريرية والفورية بصورة منتظمة من اللغات الدولية إلى اللغة (اللغات) المحلية/الوطنية أو من لغات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية إلى اللغة التي تستخدمها الجهات الفاعلة الدولية لتمكين كل الأعضاء من المشاركة المتساوية، وذلك كجزء من الوثائق ذات الصلة. مراعاة تدابير إمكانية الوصول بقدر الإمكان مثل الترجمة الحية للاجتماعات عبر الإنترنت وترجمات لغة الإشارة.

ح. النظر في تنظيم اجتماعات التنسيق في أقرب وقت ممكن من العمليات لتقليل الضغط اللوجستي على الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (مثل اجتماعات المجموعات في المواقع دون الوطنية كلما أمكن ذلك). والنظر أيضاً في مستوى الاجتماعات، فلا ينبغي أن يتمثل الهدف في وجود كل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على مستوى محدد مسبقاً، بل ينبغي أن يكون هناك ممثلون حاضرون على المستوى المناسب حيث يمكنهم تقديم المساهمة الأكثر إفادة.

ط. التأكد من إمكانية وصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية للاجتماعات وأن تحظى بقبول لديها وتوفير وسائل النقل والدعم اللوجيستي، عند الاقتضاء. النظر في الخيارات والدعم اللازم للسماح للجهات الفاعلة المحلية والوطنية بالانضمام إلى الاجتماعات عن بُعد (مثل عبر الإنترنت، حيثما أمكن ذلك) أو تدوير مواقع الاجتماعات. النظر أيضًا فيما إذا كان هناك

[12] أنظر دليل الممارسات السليمة لمشاركة أعضاء منتديات المنظمات غير الحكومية لإكفا، 2019.

حاجة إلى ترتيبات أخرى للأشخاص الذين يعانون من إعاقة سمعية أو بصرية. وبالنسبة للاجتماعات الافتراضية، مراعاة ما إذا كان الاتصال/عرض النطاق الترددي وإمدادات الكهرباء المستقرة (غير المستقرة) وتوافر المعدات قد يقيد المشاركة الفعالة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية. النظر كذلك في استخدام أدوات أو تطبيقات مبتكرة لزيادة المشاركة، مثل تطبيقات استطلاع الرأي المباشرة أو أدوات حشد المصادر لوضع جداول الأعمال. وكن على دراية بحماية الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من التهديدات والهجمات عبر الإنترنت.

ي. إيلاء اهتمام خاص للظروف الأمنية أو الظروف المحلية الأخرى التي قد تؤثر في تمثيل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، خاصةً النساء (مثل حظر التجول ليلاً، والقبول الثقافي لتنقل المرأة بعد أوقات معينة، والقيود المتعلقة برعاية الأطفال). النظر في تحديد احتياجات الحماية العاجلة المحددة للجهات الفاعلة المحلية والوطنية وإنشاء آليات إحالة لحالات الترهيب والأعمال الانتقامية بحق المجتمع المدني المحلي مقابل التعاون مع المجتمع الدولي، خاصةً بالنسبة للفئات المهمشة والفئات التي تعمل معه.

ك. النظر في الجداول الزمنية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية إلى جانب الجهات الفاعلة الدولية عند تحديد اجتماعات منتظمة لتقليل التداخلات، وضمان أن الأوقات مناسبة للشركاء المحليين. وعند النظر في الجداول الزمنية، كن على دراية بعبء الاهتمام المتباين بين النوع الاجتماعي وآثاره.

ل. ضع جداول أعمال للاجتماعات تشمل مدخلات من جميع المشاركين، وخصص وقت وبند محدد من جدول الأعمال لتناول أولويات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

م. التأكد من الظهور المناسب للجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال وجود رؤساء مشاركين، مما يكفل منحهم الوقت لإلقاء كلمة ومن خلال تسليط الضوء على بنود جدول الأعمال المحددة أو وجهات النظر التي تنشأ من الجهات الفاعلة المحلية والوطنية.

ن. دعوة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لمشاركة الأساليب المناسبة والفعالة محليًا لمشاركة المعلومات لضمان حصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بصورة عادلة على المعلومات المطلوبة للمشاركة بفعالية[13]. منح الأفضلية للمنهجيات التشاركية مثل "التعلم بالممارسة".

س. دعم منتديات تنسيق المنظمات غير الحكومية والتشجيع على تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتيسير سلطة جماعية وتمثيل أكبر. التشجيع على عقد اجتماعات مسبقة بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية قبل اجتماعات التنسيق الرئيسية لإعداد مواقف وتحليل مشترك، ولضمان حصول الممثلين المحليين على المعلومات الكافية والوقت الكافي للتشاور مع الأطراف المعنية المحلية والمجتمعات المحلية ذات الصلة.

تعقب التقدم المحرز

يقترح هذا الإرشاد وجود تقرير عالمي سنوي عن دور المؤسسات المحلية في التنسيق و القيادة ، والذي من شأنه أن يقدم نظرة عامة على المؤشرات الخاصة بكل بلد التي يتم تتبعها عالمياً والمدرجة في هذا المستند لكل السياقات الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتي يمكن أن يتم اشتقاقها من التعيين السنوي لهياكل التنسيق التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الذي يتولاه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمجموعات العالمية التي تستند إلى مدخلات من العمليات الميدانية.

وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتجميع النظرة العامة على المؤشرات على المستويات العالمية وستكون قابلة للمقارنة عبر السياقات المختلفة.

ويتم تحديد السياقات الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أساس سنوي، بناءً على مجموعة من المعايير مثل وجود منسق إنساني وفريق قطري إنساني/ومجموعة تنسيق فيما بين المجموعات قائمين ومجموعات نشطة. وعلاوة على ذلك قد تقرر السياقات القطرية الفردية إجراء المزيد من التحليل المتعمق بشأن المؤشرات التي يتم تتبعها محلياً. قد تختار العمليات الميدانية - بناءً على سياقاتها المحلية - تتبع مؤشرات إضافية على المستوى القطري (يشار إليها فيما يلي باسم المؤشرات التي يتم تتبعها محلياً) وفقاً لما تقرره الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان (مثل الفرق القطرية الإنسانية).

ع. عند الاقتضاء، إدماج تمثيل الفريق القطري الإنساني/المجموعة في هياكل وآليات تنسيق الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بما يتيح علاقة متبادلة بينهما.

[13] أنظر تنسيق الشؤون الإنسانية ونهج المجموعات: توجيه سريع للجهات الفاعلة المحلية والوطنية، من إعداد مجموعة التعليم العالمية، ومجال مسؤولية حماية الطفل، ومترجمون بلا حدود لمساعدة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في فهم نهج المجموعات الإنسانية.

المؤشرات - المشاركة والتمثيل[14]

		متتبع عالمياً	متتبع محلياً
1	النسبة المئوية لأعضاء هيئة التنسيق (الفرق القطرية الإنسانية، فرق التنسيق المشتركة بين المجموعات، المجموعات) التي تمثل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية	✓	
2	النسبة المئوية لأعضاء هيئة التنسيق (الفرق القطرية الإنسانية، فرق التنسيق المشتركة بين المجموعات، المجموعات) التي تمثل المنظمات التي تقودها النساء أو المنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من الفئات المتنوعة[15]		✓
3	النسبة المئوية لاجتماعات التنسيق (الفرق القطرية الإنسانية، فرق التنسيق المشتركة بين المجموعات، المجموعات) التي تُعقد بلغة (لغات) محلية/وطنية أو توفر ترجمة تحريرية وشفوية	✓	
4	النسبة المئوية لاجتماعات التنسيق (الفرق القطرية الإنسانية، فرق التنسيق المشتركة بين المجموعات، المجموعات) من دون وجود الجهات الفاعلة المحلية والوطنية		✓
5	النسبة المئوية لمستوى الرضا المسجل في الدراسات الاستقصائية النوعية التي تدار محلياً حسب مستوى/هيئة التنسيق المختلفة		✓

القيادة

11. ينبغي أن تكون القيادة الإنسانية شاملة، تمثيلية، متوازنة بين النوعين الاجتماعيين، خاضعة للمساءلة، وداعمة للمجتمع الإنساني بأكمله. وينبغي أيضًا أن تحصل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على فرص متكافئة مع الجهات الفاعلة الدولية وبين أقرانها، مثل المنظمات التي تقودها النساء، لتتولى أدوار قيادية وقيادية مشتركة على المستويين الوطني ودون الوطني، وذلك كجزء من المجموعات الاستشارية الاستراتيجية وآليات التنسيق. ومن الهام ضمان تواجد المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة المحلية ومشاركتهم الفعالة في هيئات التنسيق من أجل استدامة القيادة النسائية بمرور الوقت.

أ. فتح عضوية الفريق الاستشاري الاستراتيجي للمجموعات (على المستويين العالمي والقطري) أمام الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة والمجموعات القائمة على الشباب وغيرها من المجموعات حسب الاقتضاء، وتوفير التمويل (إذا كان متاحاً)، ودعم التدريب، وفرص التوجيه عند الحاجة لتحقيق مساهمات كاملة ومتنوعة. تحديد ودعم المنظمات الدولية غير الحكومية التي لديها تفويض واهتمام بدعم قيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تنسيق الشؤون الإنسانية حتى يتمكنوا من توجيه ومرافقة ودعم الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتولي أدوار قيادية بشكل تدريجي. وبالتوازي مع ذلك، يجب أن تحصل الجهات الفاعلة الدولية على تدريب حول كيفية المشاركة مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الأدوار القيادية بما في ذلك كيفية إجراء مناقشات بناءة.

ب. جعل العمل على تعزيز قيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هياكل التنسيق يقع تحت مسؤولية أحد كبار موظفي الشؤون الإنسانية، مثل المنسق الإنساني أو نائب المنسق الإنساني، مما يعكس هذه المسؤوليات ضمن أهداف أدائه.

ج. تعزيز القيادة المشتركة والرئاسة المشتركة لهياكل التنسيق مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية[16]، وذلك من خلال وضع خطط الانتقال والتسليم التي تعطي الأولوية لقيادة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية منذ بداية الاستجابة لحالات الطوارئ. ضع في الاعتبار [تخصيص حيز للإشارة إلى إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات القادم بشأن المشاركة مع الحكومات المحلية، من إعداد برنامج الموئل (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية)] وتوجيه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2011 بشأن العمل مع السلطات الوطنية والذي ينص على أنه "حيثما كان ذلك مناسباً وعملياً، يجب تشجيع القيادات الحكومية بشكل نشط على المشاركة في رئاسة اجتماعات المجموعات مع نظرائها من وكالات قيادة المجموعات. وكما هو الحال مع كل ترتيبات الرئاسة المشتركة، ينبغي تحديد مسؤوليات كل منها بوضوح من البداية."

د. خلال أي انتقال للقيادة من المستوى الدولي إلى المستوى الوطني/المحلي، تأكد من التزام السلطات الوطنية/المحلية المعنية بالاستفادة من خبرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الاستجابة الإنسانية ودمجها في الآليات الوطنية للاستجابة للكوارث، مع احترام دورها المستقل في الوقت نفسه. وقم بتقديم توجيه للنظراء الحكوميين بشأن الممارسة السليمة في التنسيق مع

[14] بالنسبة للمؤشرين 1 و2، يقترح هذا التوجيه وضع خطوط أساس لمشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في هيئات التنسيق بحلول الربع الثالث من عام 2021، والنظر في تحديد هدف أدنى لمشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بعد التشاور مع منسقين الشؤون الإنسانية والعمليات الميدانية في عام 2021.

[15] بما في ذلك الفئات المهمشة والمستبعدة.

[16] أنظر الوحدة المرجعية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنسيق المجموعات على المستوى القطري، الفصل الذي يتناول "تقاسم القيادة".

الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات في إجراءات التأهب والاستجابة على المستويين الوطني ودون الوطني.

ه. رفع مستوى الموظفين الوطنيين بوكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لمناصب قيادة المجموعات حيثما أمكن، حيث سيساعد ذلك في التشجيع على مشاركة وإدراج الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، وزيادة فرص الوصول عبر العمل من خلال شبكات محلية، وإزالة الغموض الذي يكتنف آليات التنسيق، وضمان إدراج الأولويات المحلية في جداول الأعمال والخطط. الاعتراف بأنه، في بعض الأحيان، لا تحصل الجهات المانحة المحلية/الوطنية على موارد بنفس جودة وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية، والنظر في توفير تمويل للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية خاصة للمناصب القيادية في آليات التنسيق.

و. دعم العمليات الشفافة التي تتسم بالشمول والتي تراعي حالات النزاع وتتوافق مع الاعتبارات السياقية لتحديد واختيار أعضاء وقادة هياكل التنسيق التي تنطبق بالتساوي على الأعضاء الوطنيين والدوليين[17].

ز. التأكد من أن الاختصاصات (TORs) للمناصب القيادية المشتركة واضحة وعادلة فيما يتعلق باتخاذ القرار والمسؤوليات وأن تتسق مع توجيه اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بمثل هذه الأدوار[18]. وإضفاء طابع نظامي على الممارسات السليمة والدروس المستفادة في تحقيق القيادة المشتركة.

التشجيع على تناوب المقاعد للجهات الفاعلة الدولية والجهات الفاعلة المحلية/الوطنية (ربما سنوياً أو كل عامين) ضمن هياكل التنسيق المختلف لتعزيز التنوعات الجنسانية والعرقية والعمرية والخاصة بالإعاقة وتوفير فرص للأعضاء الجدد.

ح. تعزيز آليات المساءلة بما في ذلك سبل الانتصاف اللازمة للممثلين المتعثرين (أنظر "مجالات المساءلة والرصد" أدناه).

المؤشرات - القيادة

		متتبع عالمياً	متتبع محلياً
1	نسبة الهيئات (المجموعات) على المستوى الوطني التي تمتلك جهات فاعلة محلية/وطنية في منصب القيادة أو القيادة المشتركة	✓	
2	نسبة الهيئات (المجموعات) على المستوى الوطني التي تمتلك جهات فاعلة محلية/وطنية في منصب الرئاسة المشتركة أو التيسير المشترك	✓	
3	نسبة الهيئات (فرق العمل التقنية) على المستوى الوطني التي تمتلك جهات فاعلة محلية/وطنية في منصب القيادة أو القيادة المشتركة	✓	
4	نسبة الهيئات (المجموعات) على المستوى دون الوطني التي تمتلك جهات فاعلة محلية/وطنية في منصب الرئاسة المشتركة أو التيسير المشترك	✓	
5	نسبة الهيئات (المجموعات) على المستوى دون الوطني التي تمتلك جهات فاعلة محلية/وطنية في منصب القيادة أو القيادة المشتركة	✓	
6	نسبة الهيئات (المجموعات) على المستوى دون الوطني التي تمتلك جهات فاعلة محلية/وطنية في منصب الرئاسة المشتركة أو التيسير المشترك	✓	
7	نسبة المجموعات التي وضعت خطط لأنشطة العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية (مناسبة لسياقتها)		✓

[17] أنظر دليل مشاركة أعضاء منتديات المنظمات غير الحكومية التابعة ل شبكة إكفا العالمية.

[18] في حين أن المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق المجموعات على المستوى القطري توفر بعض العناصر لفهم المبادئ والممارسات السليمة المتعلقة بالقيادة المشتركة بصورة أفضل، إلا أن هناك حاجة لتوضيح مصطلح القيادة بصورة أعمق للمساعدة في التفريق بين أدوار/مسؤوليات القادة والقادة المشتركين والرؤساء المشتركين وما إلى ذلك.

تعزيز القدرات

12. يشكل تعزيز القدرات المؤسساتية والتقنية نهجاً حاسماً لمشاركة وقيادة الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لعمليات التنسيق، حيث أفاد البعض أنها تفتقر للمعرفة والخبرة اللازمة للمشاركة بفاعلية في هياكل التنسيق. وعلى الرغم من ذلك، عادة ما يتم مطابقة أنشطة تعزيز القدرات المصممة لمعالجة هذه الفجوة بشكل ضعيف بالاحتياجات الفردية أو التنظيمية وطرق التعلم الملاءمة محلياً. كما أن فرص تعزيز القدرات في اتجاه واحد والموجهة نحو الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية قد تفوت فرص للتعلم المشترك والتعلم ثنائي الاتجاه ونقل القدرات. وينبغي النظر في تعزيز القدرات المؤسسية للشركاء المحليين كجزء من استراتيجية الاستجابة -كطريقة لتحقيق التغطية والجودة- وألا يتم اعتبارها كتكلفة للدعم فقط. كما ينبغي النظر إليها أيضًا باعتبارها جانب رئيسي من جوانب عمل التعاون بشأن التنمية والشؤون الإنسانية، حيث إن الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية (ودوائر منظمات المجتمع المدني الأوسع نطاقًا) أطراف معنية رئيسية في كل من الاستجابة الإنسانية والعمل الإنمائي، وينبغي تمكينها لتيسير استراتيجيات الخروج الفعالة ونقل المسؤولية المستدام إلى الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية. وأخيراً، ينبغي أن يستمر تعزيز القدرات وأن يُجرى قبل وخلال وبعد حدوث الأزمة.

13. انطلاقاً من روح الشراكة، ينبغي تهيئة تعلم ثنائي الاتجاه ونقل القدرات لتعزيز الجودة وحالات الاستجابة الإنسانية الملاءمة محلياً والتي تدعم القدرة على الصمود على المدى الطويل:

أ. إجراء تقييم لاحتياجات التعلم لجميع شركاء المجموعات. استنادًا إلى هذا التقييم، دعم تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية ثنائية الاتجاه بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والفريق القطري الإنساني/المجموعات بشأن التنسيق، المناصرة، جمع الأموال، تخطيط البرامج، آليات المساءلة المتبادلة، إدارة المخاطر، القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي، الدبلوماسية، مهارات التأثير والتفاوض وسبل القيادة -على سبيل المثال لا الحصر- على النحو المناسب لمجموعة معينة من الشركاء الذين يتم مخاطبتهم.

ب. تحديد ائتلافات ومنصات التنسيق المحلية والوطنية والإقليمية والقادة داخل هذه المنصات/الائتلافات من خلال التخطيط المنتظم. محاولة معرفة المزيد حول استراتيجياتهم وأعمالهم المحورية من أجل التعلم وتبادل المعلومات وإقامة روابط أفضل والتنسيق مع منصات الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية القائمة. التواصل بشكل استباقي مع القادة المحددين وتشجيعهم على الانضمام إلى هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية حسب الاقتضاء. وينبغي أن يتضمن ذلك الوصول إلى النساء والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وممثلي جماعات الأقليات الأخرى الذين يمتلكون إمكانيات قيادية وقد يكونوا مترددين أو مثبطين عن الانضمام إلى منتديات التنسيق الرسمية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بسبب المعايير الاجتماعية أو الثقافية أو السياقية السائدة. وعند الاقتضاء، تشجيع هيئات التنسيق التي تقودها الحكومة لتشجيع مشاركة الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية والنظر إليها باعتبارها مصدر وشريك حيوي خلال الاستجابة الإنسانية.

ج. التشجيع على تبادل المعرفة عبر معامل/تطبيقات/منصات التعلم المتبادل بين الجهات الفاعلة المختلفة وتعزيز/إنشاء قنوات للتواصل غير الرسمي بين الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية والجهات الفاعلة الدولية من أجل تعزيز الثقة والشراكة المتبادلة.

د. إجراء عمليات تقييم منتظمة ومتبادلة للقدرات تتضمن الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والدولية والاشتراك في وضع خطط ثنائية الاتجاه لتعزيز القدرات، مع ضمان تنسيق الأنشطة وتكاملها وتنفيذها بشكل مثالي عبر منصة مشتركة للحد من الازدواجية والفجوات. وينبغي أن تشمل الأنشطة تدريبًا من الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية للمنظمات غير الحكومية الدولية وللجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على النُهُج المحلية والسياق المحلي وأي قضايا أخرى ذات صلة.

ه. العمل إلى أبعد من عقد ورش عمل لبناء القدرات لمرة واحدة والتحرك نحو إيجاد فرص أكبر للتوأمة ثنائية الاتجاه، والتوجيه، والتدريب، والملازمة، ودعم الأقران. الاستفادة من الشراكات القائمة لتعزيز تبادل المعرفة بين المنظمات والموظفين. وحيثما أمكن، تخصيص ميزانية لهذه الفرص المختلفة لبناء القدرات/تبادل المعرفة مثل التوأمة والتوجيه والتدريب والملازمة ودعم النظراء.

و. إعطاء الأولوية لتنمية القيادة والدعم المنظم للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لتولي أدوار قيادية، خاصةً للجماعات التي يمكن كبت أصواتها في سياق ثقافي محدد، أو تقاسم القيادة للسماح باتباع نهج مرحلي للتنسيق تستطيع بموجبه الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية أن تتحمل مسؤولية أكبر لقيادة التنسيق بمرور الوقت.

ز. وضع خطط متعددة السنوات لبناء القدرات المحلية لأعضاء الفرق القطرية الإنسانية، والمجموعات، ومجموعات التنسيق الأخرى المتعلقة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك اتخاذ خطوات لكي تتولى الجهات الفاعلة

المحلية/الوطنية أدوار للتنسيق والمشاركة في التنسيق. تشجيع أي اتفاقيات للشراكة تتضمن مساءلة هؤلاء الشركاء بشكل متبادل عن تناول توصيات تعزيز القدرات.

ح. الإشارة بوضوح إلى تعزيز القدرات المؤسسية في الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وفي الفصول الخاصة بمجموعة/قطاع خطط الاستجابة الإنسانية لإيجاد أرضية مشتركة مع نتائج البرنامج وتمويله، وجعلها بند للميزانية في طلبات التمويل حيث ترتبط بتحقيق قدر أكبر من التغطية والجودة. الاتصال بالجهات الفاعلة في مجال التنمية والذين يقومون بتمويل تعزيز التنمية المؤسسية والتنظيمية للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، حيث غالبًا ما تعمل الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية عبر الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

ط. ضمان قيام وكالات قيادة المجموعات بتدريب مستمر بشأن الوعي بقضايا النوع الاجتماعي/برامج المساواة والحماية من الاستغلال والتحرش الجنسي لجميع أعضاء المجموعات لتحديد التمييز على أساس النوع الاجتماعي/ التحرش الجنسي والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة الفعالة في بيئة العمل والقضاء عليها، فضلاً عن زيادة الوعي بشأن أي عوائق ثقافية وتحيز جنسي وسلوكيات ومعتقدات من شأنها أن تؤدي إلى استمرار التمييز ضد المرأة. ويمكن أن تشمل مثل هذه التدريبات مدخلات من الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية بشأن السياق والثقافة المحلية. ويجب على وكالات قيادة المجموعات تعزيز واحترام ثقافة عدم التسامح مع جميع أنواع التمييز الجنسي و/أو التحرش الجنسي. ضمان قيام وكالات قيادة المجموعات دوريًا بالمتابعة والتقييم الدوري للامتثال للمبادئ التوجيهية الخاصة بالحماية من الاستغلال والتحرش الجنسي وكذلك الامتثال لمبادئ عدم التسامح مع التمييز.

المؤشرات - تعزيز القدرات

		متتبع عالمياً	متتبع محلياً
1	نسبة هيئات التنسيق التي تمتلك حزم تعريفية مكيفة لاحتياجات الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية (على النحو الذي تحدده الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية)		✓
2	نسبة هيئات التنسيق (الفريق القطري الإنساني، فريق التنسيق المشترك بين المجموعات، المجموعات) التي تقدم برامج توأمة/توجيه		✓

توفير الموارد اللازمة للتنسيق

14. تُطلب الموارد لتخطي العديد من العوائق التي تواجها الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية عندما يتعلق الأمر بمشاركتها وانخراطها الفعال. ويمكن أن يكون التمويل المشترك[19] (بما في ذلك المنح الفرعية من متلقين أخرين) فعال بشكل خاص بحيث يسمح للجهات الفاعلة المحلية الحصول على تمول مرن يدعم العمليات والقدرات المؤسسية والتوظيف، وهو ما ييسر المشاركة بصورة أكبر من قبل الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية داخل هياكل التنسيق[20].

أ. الدعوة لتوفير تمويل مباشر مرن متعدد السنوات للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، حيثما أمكن، بما في ذلك الموارد اللازمة لدعم بناء القدرة المؤسسية للشركاء المحليين حسب الاقتضاء. تشجيع الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصفقة الكبرى. التنسيق فيما بين شركاء المجموعة لضمان ألا تكون جهة فاعلة محلية/وطنية واحدة غارقة في التمويل/عروض الشراكة، وعوضاً عن ذلك يتم توزيع الدعم بصورة متساوية. اتخاذ خطوات لمعالجة العقبات الإضافية التي تواجها الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية وخاصة الفئات المهمشة مثل المنظمات التي تقودها النساء ومجموعات الشباب ومنظمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للحصول على التمويل الذي يمكنها من المشاركة في التنسيق، بما في ذلك إتاحة طلبات التمويل باللغات المحلية/الوطنية وتوفير دعم تقني للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لصياغة مقترحات التمويل، وتوفير تغذية راجعة بناءة -حيثما أمكن- بشأن المقترحات غير الناجحة. تخصيص تمويل محدد داخل خطط الاستجابة الإنسانية أو الصندوق المشترك أو غيرها من نداءات تمويل هياكل التنسيق على المستوى دون الوطني ووظائف التنسيق والاتصال داخل الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، ومن أجل منتديات التنسيق غير الحكومية وآليات المساءلة. ويجب وضع ميزانيات لمثل هذا التمويل المخصص بشكل مشترك مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية.

[19] يُستخدم مصطلح التمويل المشترك بمعناه الأشمل حيث يشير إلى الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، والصناديق القطرية المشتركة، والصناديق المشتركة الذي تديرها المنظمات غير الحكومية.

[20] أنظر أيضًا التوجيهات المؤقتة بشأن التمويل المرن التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وتمويل العمل الإنساني للفريق الخامس المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

ب. تخصيص تمويل لتوظيف موظف/موظفين يتمتعون بمهارات لغوية محلية/وطنية لازمة ويركزون تحديدًا على انخراط ومشاركة الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في آليات تنسيق العمل الإنساني والاستجابة على نطاق أوسع.

ج. ضمان التمثيل العادل للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن، والمنظمات التي يقودها الشباب أو غيرها من المنظمات المتخصصة في المجالس الاستشارية للصناديق المشتركة وغيرها من آليات حوكمة الجهات المانحة.

د. تتبع التمويل المصنف والإبلاغ عنه بشكل روتيني لتسليط الضوء على أوجه الاختلاف بين الأنشطة والتمويل المقدم من الجهات الفاعلة الدولية والمحلية/الوطنية وتسليط الضوء على الممارسات السليمة للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية.

المؤشرات – توفير الموارد اللازمة للتنسيق

		متتبع عالمياً	متتبع محلياً
1	عدد المجالس الاستشارية ولجان المراجعة للصناديق القطرية المشتركة التي تتضمن جهات فاعلة محلية/وطنية	✓	
2	عدد ساعات عمل الموظفين، أو ما يكافئها، والمخصصة لدعم توطين التنسيق (مكتب المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)		✓

الرؤية

15. كحال الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، تمتلك الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية الحق في أن تكون مرئية لأسباب منها زيادة الوعي بإسهاماتها في الاستجابة الإنسانية (بما في ذلك التحديات والفرص التي تواجها وآرائها)، وحشد التمويل، علاوة على تقدير عملها. وكما هو الحال مع الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، يجب على الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية النظر في سلامة موظفيها والوصول لبرامجها عند سعيها للحصول على الرؤية والتقدير.

أ. بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، ينبغي ضمان الرؤية والتقدير الصريح والدعم الاستباقي لدورها في تقديم التقارير إلى الجهات المانحة ووسائل الإعلام ووسائل التواصل العامة الأخرى وتعزيز مشاركة الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية والجهات المانحة ووسائل الإعلام والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

ب. ضمان الرؤية للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات الأخرى في جميع عمليات التقييم الإنسانية المشتركة ووثائق الاستجابة (مثل خطط الطوارئ، والاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية، وخطط الاستجابة الإنسانية) وإعداد التقارير ذات الصلة، وذلك من خلال الإشارة الصريحة لدور الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية على سبيل المثال.

المؤشرات - الرؤية

		متتبع عالمياً	متتبع محلياً
1	نسبة خطط الاستجابة الإنسانية التي حققت درجة جودة متوسطة إلى مرتفعة في مجال العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية (عبر عملية تقييم سنوية متعددة الوكالات اعتمادًا على موافقة المجموعة متعددة الوكالات على مؤشرات تقييم العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية)	✓	

التأهب، والاستجابة، والتعاون في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام

16. يتم تعزيز الجودة والمساءلة والاتساق فيما يخص الاستجابة الإنسانية عندما يتم إشراك الجهات الفاعلة المحلية/الدولية في جميع مراحل التخطيط للاستجابة وتنعكس آرائها ووجهات نظرها في كل مرحلة من مراحل الاستجابة -التأهب لحالات الطوارئ، والاستجابة،

وانسحاب الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية في نهاية المطاف. كما تستطيع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية الإسهام بفاعلية في تعزيز التعاون في مجاليّ العمل الإنساني والتنمية إلى جانب التعاون في مجال السلام حسب الاقتضاء -خاصةَ التماسك الاجتماعي- للحد من الاحتياجات والمخاطر وأوجه الضعف الخاصة بالسكان المتضررين. ويتيح ذلك للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية قيادة الجهود للحصول على استجابة أكثر استدامة وإدارة محلية بالنظر إلى مزاياها الطبيعية في التحول نحو الصمود والبرامج طويلة المدى.

17. ينبغي تكثيف الجهود لتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية ودعم الاستجابة التي يتم قيادتها على الصعيدين المحلي والوطني، خاصةً عندما قد تتعلق هذه الاستجابة بإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث و/أو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك أيضاً نطاق كبير لتعزيز التخطيط للاستجابة للتأثير في جودة وطبيعة الشراكة (أنظر "الشراكات العادلة والهادفة"، أعلاه)، لتعزيز كل من القدرات المؤسسية والتقنية وتشجيع الحصول العادل للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية على الأموال غير المقيدة. وبناء عليه، ينبغي دمج العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية طوال دورة البرامج الإنسانية (HPC)[21].

بشكل عام

أ. تيسير عقد ورش عمل خاصة بالجهات الفاعلة المحلية/الوطنية باللغات المحلية/الوطنية لجمع مدخلات ودمجها في جميع هذه الخطط والتدابير والتقارير المشتركة المتعلقة بدورة البرامج الإنسانية، بما في ذلك الاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية. كما ينبغي إشراك الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في الدراسات الاستقصائية للمشاركة المجتمعية لدعم وضع الاستراتيجيات، وبالتالي ضمان أن يكون صوت السكان المتضررون هو محور تصميم العمليات.

التأهب للطوارئ

أ. إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات بموجب إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة، وإشراك الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في جميع الأنشطة المتعلقة بالتأهب لحالات الطوارئ (والعكس صحيح، فينبغي إشراك الفريق القطري الإنساني/المجموعات في جميع الأنشطة المحلية والوطنية). ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة تحليل ورصد المخاطر وبناء القدرات بشأن إدارة مخاطر الكوارث، مع مراعاة تحديد التدخلات الإنسانية وإيلائها الأولوية، بما في ذلك التدخلات المشتركة بين القطاعات حسب الاقتضاء، واستعراض قدرات الاستجابة الحالية، وسد فجوات التأهب التي تم تحديدها عبر استخدام إجراءات التأهب الدنيا والمتقدمة (MPAs وAPAs) والمعايير الوطنية. هذا إلى جانب تشجيع الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لتولي قيادة أنشطة التأهب لحالات الطوارئ.

ب. الإقرار بأن الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية كثيرًا ما تتأثر أثناء حالات الطوارئ وبعدها، وبالتالي وضع استراتيجيات للحد من المخاطر بالتعاون معها.

ج. إنشاء أو تعزيز الهياكل الوطنية ودون الوطنية وأنشطة التأهب لديها قبل حدوث الكوارث أو النزاعات، حسب الاقتضاء.

تقييم وتحليل الاحتياجات

أ. إشراك الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في التحليل المشترك بين القطاعات، بما في ذلك وضع الأهداف والنتائج المتوقعة. الاستفادة من معرفة الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية بالسياق المحلي والعمل معها للتحقق من صحة نتائج عمليات التحليل والتقييم.

ب. دمج بيانات الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في التحليلات، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر والإعاقة. وفي المقابل، دمج بيانات الفريق القطري الإنساني/المجموعة في تحليل الاحتياجات الذي يتم قيادته على المستوى المحلي أو الوطني.

ج. تحديد ومعالجة احتياجات القدرة على التحليل الخاصة بالجهات الفاعلة المحلية/الوطنية.

[21] أنظر أيضاً مجال اهتمام حماية الطفل - مجموعة الحماية العالمية ومجموعة التعليم العالمية، نصائح لدمج العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في خطة الاستجابة الإنسانية والاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لجائحة كوفيد-19 ، أبريل2020.

التخطيط الاستجابة الاستراتيجية

أ. الإشارة صراحة لممارسات واستراتيجيات العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية الواردة في وثائق التخطيط الرئيسية، خاصة خطة الاستجابة الإنسانية، ووضع استراتيجيات بناء القدرة المؤسسية القطاعة والمشتركة بين القطاعات، حسب الاقتضاء. ينبغي، قدر الإمكان، وضع خطط الاستجابة إلى جانب مراعاة استراتيجية خروج للجهات الفاعلة الدولية.

ب. ضمان مشاركة الجهات الفاعلية المحلية/الوطنية في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية، أي من خلال تعزيز معرفتهم بأدوات التخطيط هذه، ودعم المشاركة في عمليات تقييم الاحتياجات وتحليل الاحتياجات المشتركة بين القطاعات (أنظر القسم السابق)، واستعراض التخطيط والوثائق الأخرى، وتقديم المشروعات، ورصد وتقييم الاستجابة الإنسانية.

ج. ضمان تقديم الدعم للجهات الفاعلة المحلية/الوطنية للمساهمة في مصفوفة الأسلة 3 (من يفعل ماذا وأين) / 4 (من يفعل ماذا وأين ومتى) / 5 (من يفعل ماذا وأين ومتى ولصالح من) ومتطلبات تقديم التقارير الخاصة بخطة الاستجابة الإنسانية.

د. ضمان مساهمة الأعضاء الرئيسيين للفريق القطري الإنساني/الوكالات التي تقود المجموعة في قواعد البيانات المحلية أو الوطنية وفي متطلبات الإبلاغ، حسب الاقتضاء.

التعاون في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP)

أ. وضع استراتيجيات لتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية، ومع الجهات الفاعلة في مجال السلام عند الاقتضاء[22] باستخدام النُهُج القائمة على المناطق حيثما أمكن.

ب. دعم الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية بحيث تسهم في وضع استراتيجيات العمل الإنساني والتنمية والسلام، بما في ذلك تحديد نتائج مشتركة [23] بالتنسيق مع المحافل الأخرى، مثل فرق الأمم المتحدة القطرية. وبالتوازي مع ذلك، يمكن للأعضاء الرئيسيين للفريق القطري الإنساني/الوكالات التي تقود المجموعة المشاركة في عمليات الرصد والتقييم والتخطيط للسلام و/أو التنمية والتي يتم إدارتها على المستوى المحلي أو الوطني.

ج. النظر في التعاون في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، خاصة في البيئات التي يكون بها علاقات معقدة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية، والمساهمة في تعزيز ممارسات الحوكمة السليمة وتعزيز مساحة المجتمع المدني.

مؤشرات - التأهب، والاستجابة، والتعاون في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام

		متتبع عالمياً	متتبع محلياً
1	نسبة أعضاء الفريق الاستشاري القطري لتقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات (IAHE) الذين يمثلون جهات فاعلة محلية/وطنية		✓
2	نسبة الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية التي تمثل منظمات تسهم في مصفوفة الأسئلة 3 / 4/ 5		✓
3	نسبة أعضاء فرق إطار التحليل المشترك بين القطاعات الذين يمثلون جهات فاعلة محلية/وطنية		✓

[22] أنظر العمل مع الدول في حالات النزاع والعنف المسلح – مجال مسؤولية حماية الطفل.
[23] أنظر توجيه بسيط بشأن النتائج المشتركة من إعداد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات 2020.

مجالات المساءلة والرصد

18. في حين أن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تدرك تخضع للمساءلة في نهاية المطاف أمام السكان المتضررين، يلتزم أعضاء هياكل تنسيق العمل الإنساني أيضاً بمجالات المساءلة الأخرى المطلوبة لتسريع عملية الإصلاح الإنساني بشكل عام وجدول أعمال العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية بشكل خاص. وينبغي أن تعزز آليات المساءلة على المستوى القطري المسؤوليات المشتركة والمتبادلة لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية.

أ. دعم الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية في مساءلتها أمام دوائرها، وبالتالي مسؤوليتها في إشراكها قبل اتخاذ القرارات الرئيسية وتمثيل آرائها بشكل شفاف وعادل وإبلاغها بالنقاشات والقرارات الناتجة عن عمليات التنسيق.

ب. ضمان دمج العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في آليات المساءلة لأعضاء الفريق القطري الإنساني (عمليات تقييم أداء الفريق القطري الإنساني، ومواثيق الفريق القطري الإنساني، وخطط العمل السنوية للفريق القطري الإنساني). إدراج تقييم لأداء أعضاء الفريق القطري للعمل الإنساني في كل استعراض للأداء مقابل مؤشرات العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية، وفي حالة الفشل، تُعد خطة لاتخاذ إجراءات تصحيحية في مجالات التحسين والعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية. إنشاء آليات تشاور وحلقات للتغذية الراجعة بصورة منتظمة (بما في ذلك خطوط الاتصال المباشر لتسجيل المخاوف دون الكشف عن الهوية) لضمان مساءلة الفريق القطري الإنساني أمام الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية كجزء من الجهود المبذولة لضمان المساءلة أمام السكان المتضررين. دعم خطط المناصرة المشتركة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

ج. إدراج رصد وتقييم التقدم المحرز في مجال العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والتنسيق في الاستعراض السنوي لهيكل التنسيق، واستعراضات المجموعات، ودعم الأقران، وأي عمليات استعراض وتقييم أخرى ذات صلة، من أجل تقييم ورصد التقدم ذي الصلة واتخاذ تدابير تصحيحية، حسب الاقتضاء. ويتطلب ذلك جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، والانتماء العرقي/الإثني، والسن، والإعاقة، والميول الجنسية، والهوية الجنسية، قدر الإمكان من بين أمور أخرى.

د. استخدام عمليات التقييم الذاتية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية[24] كلما أمكن، ولوحات المعلومات الخاصة بالعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية، والدراسات الاستقصائية لاستطلاع الرأي، وأدوات تقييم الشراكة[25] لرصد التقدم المحرز على المستوى القطري (بالاعتماد إلى أقصى حد ممكن على عمليات جمع البيانات العالمية الحالية، مثل رسم خرائط التنسيق الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية سنويًا). تطبيق مؤشرات هذا التوجيه لعمليات الرصد. النظر في إجراء استعراض رضا سنوي مشترك للجهات الفاعلية المحلية/الوطنية والفريق القطري الإنساني/ المجموعة بشأن فاعلية هياكل التنسيق التي تميز بين تجارب/استجابات الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لتحديد مجالات التحسين [26].

ه. الاستفادة من خبرات وتجارب الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية لتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين والاسترشاد بها في وضع وتنسيق ممارسات وسياسات المساءلة أمام السكان المتضررين، بما في ذلك تصميم آليات جماعية للتغذية الراجعة. ضمان أن الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية يمكنها مشاركة أفضل ممارساتها ودروسها المستفادة في هياكل التنسيق ذات الصلة. ربط الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية بالآليات الجماعية للتغذية الراجعة، وبالتالي ضمان أن حصول الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية على الخدمات المشتركة والاستفادة منها.

و. حسب الاقتضاء، تعزيز قدرات وآليات الإبلاغ الداخلي عن حالات سوء المعاملة والاستغلال والتحرش والفساد، من بين أمور أخرى، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضمان ألا يمثل العبء الإداري للمساءلة المتصاعدة عبئًا هائلًا على الجهات الفاعلة المحلية/الوطنية.

---

[24] أنظر على سبيل المثال: شبكة الاستجابة الممكنة للمعونة (NEAR)، إطار قياس أداء العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية 2019، ومجموعة الاستشارات الإنسانية، ورابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية، قياس العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية: الإطار والأدوات، 2019.

[25] أنظر مبادئ أداة التقييم الذاتي للشراكة ونظام شبكة NEAR لقياس أداء العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية.

[26] قد يتم إعداد توجيه إضافي لإنشاء منهجيات موحدة للدراسات الاستقصائية للآراء و/ أو استبيانات الرضا.

قائمة المصطلحات

هذه القائمة غير شاملة، وتتضمن أسماء إدارات ومكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الواردة في هذا التوجيه. للاطلاع على قائمة كاملة بالكيانات في منظومة الأمم المتحدة، يُرجى الرجوع إلى https://www.un.org/en/pdfs/un_system_chart.pdf. كما يتضمن اختصارات للمصطلحات الشائعة المستخدمة في هذا التقرير إلى جانب تعريفات أو روابط تشعبية لمصطلحات محددة مستخدمة في نص هذا التوجيه.

المنظمات

- **DCO** مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي
- **OCHA** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
- **OECD** منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- **IASC** اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
- **UNHCR** مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

المصطلحات

- **AAP** المساءلة أمام الأشخاص المتضررين
- **CSO** منظمة مجتمع مدني
- **CBPF** صندوق قطري مشترك
- **CERF** الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ
- **GBV** العنف القائم على النوع الاجتماعي
- **HC** منسق الشؤون الإنسانية
- **HCT** الفريق القطري الإنساني – يتم إنشاء الفريق القطري الإنساني في بداية أي أزمة إنسانية لجمع الجهات الفاعلة المعنية بالناحية التشغيلية في الاستجابة الإنسانية. ويشمل ذلك المديرين القطريين (أو ما يعادلهم) لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية، وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر. يترأس الفريق القطري الإنساني المنسق الإقليمي (أو منسق الشؤون الإنسانية إذا تم تعيينه) وهو أعلى هيئة إنسانية متواجدة في البلاد. ويتولى في المقام الأول مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتيسير مركزية الحماية وعمليات الاستجابة والتأهب الملائمة والمناسبة والقائمة على الاحتياجات. (المصدر: القيادة في العمل الإنساني: دليل لمنسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية)
- **HPC** دورة البرامج الإنسانية – هي سلسلة منسقة من الإجراءات التي يتم اتخاذها للمساعدة في الاستعداد للاستجابة الإنسانية وإدارتها وتنفيذها، وتتكون من خمسة عناصر تم تنسيقها بطريقة سلسة، وتم بناء كل خطوة بشكل منطقي استنادًا إلى الخطوة السابقة وبشكل يؤدي إلى الخطوة التالية. وفيما يلي عناصر دورة البرامج الإنسانية: تحليل وتقييم الاحتياجات؛ وتخطيط الاستجابة الاستراتيجية؛ وتعبئة الموارد؛ والتنفيذ والرصد؛ والاستعراض والتقييم التشغيلي.
- **HRP** خطة الاستجابة الإنسانية
- **IDP** الأشخاص النازحين داخليًا
- **ICCG/ISCG** فريق التنسيق المشترك بين المجموعات/القطاعات – فريق من منسقي الفرق / القطاعات التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (معين من قبل الوكالات التي تقود/تشترك في قيادة المجموعات) يأخذون القرارات معًا، مع ممثل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يتولى منصب الرئيس (المصدر: دليل دورة البرامج الإنسانية العملي خطوة بخطوة للاستعراضات العامة للاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة الإنسانية وتحديثاتها)
- **IFI** مؤسسة مالية دولية
- **INGOs** المنظمات غير الحكومية الدولية
- **JIAF** إطار التحليل المشترك بين للقطاعات
- **النهج المشتركة بين القطاعات –** هي نُهُج تسلط الضوء على أهمية التفكير النظامي والنظر في الأمور بشكل عام وعبر القطاعات ومدى العوامل التي تؤثر معًا في الظروف الإنسانية أو كيف يمكن للأوضاع في قطاع واحد أن تؤثر في قطاع آخر أو أكثر، وتركز هذه النُهُج على التنسيق والتدخلات المشتركة بين القطاعات (أهداف التنمية المستدامة 2030، الصحة 2020). ويتمثل الهدف منها في بناء أوجه تآزر بين القطاعات لمعالجة القضايا المعقدة باستخدام التدخلات المشتركة بين/عبر القطاعات وتحقيق الأهداف والغايات الإنسانية/الإنمائية المشتركة ذات الصلة (المصدر: دليل إطار التحليل المشترك بين للقطاعات)
- **L/NAs** الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (يُرجى الاطلاع على الفقرة 5 من هذا التوجيه للاطلاع على قائمة بهذه الفئة).
- **MPAs** إجراءات التأهب الدنيا

- **NGO** منظمة غير حكومية
- **ODA** المساعدة الإنمائية الخارجية
- **OPD** منظمة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- **PSEA** الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي
- **SDG** أهداف التنمية المستدامة
- **WLO** المنظمات التي تقودها النساء – لا يوجد تعريف في الوقت الحالي من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وعلى الرغم من ذلك، تجتمع العديد من المنظمات التي تقودها النساء على أن تعرف نفسها بأنها منظمات غير حكومية، وغير هادفة للربح، وغير سياسية، يتكون ثلثي مجلسها (من بينهم الرئيس) والإدارة والموظفين/المتطوعين (من بينهم المدير التنفيذي) من النساء، وتركز على النساء والفتيات كهدف أساسي لإعداد وتنفيذ البرامج. وتعرف الصفقة الكبرى المنظمات التي تقودها النساء على أنها المنظمات التي تقودها النساء بشكل أساسي حيث يتضح ذلك من شغل النساء نسبة 50% أو أكثر من الوظائف القيادية العليا في كل من المجلس وعلى مستوى الموظفين، على الرغم من أن هذا الأمر محل تساؤل.
- **WRO** منظمة حقوق المرأة – ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالمنظمات التي تقودها النساء، ولا يوجد تعريف رسمي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لها. وعلى الرغم من ذلك، تعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منظمة حقوق المرأة على أنها منظمات مجتمع مدني لديها هدف نسوي صريح أو خاص بحقوق المرأة أو الفتيات أو المساواة بين الجنسين.